مؤقت



مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٥٤
الخميس، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ٠٠/٢١
نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بلملي
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/1996/280)

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/1996/280)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا للقرار الذي اتخذه المجلس في جلسته الـ ٣٦٥٣، أدعو ممثل اسرائيل الى شغل مقعد الى طاولة المجلس؛ وأدعو ممثل لبنان الى شغل مقعد الى طاولة المجلس؛ وأدعو ممثل الأردن وافغانستان والإمارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الإسلامية وباكستان وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وكوبا وكولومبيا والكويت وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يعقوبي (اسرائيل) والسيد مبارك (لبنان) المقعدين المخصصين لهما الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد البطاينة (الأردن) والسيد فرهادي (أفغانستان) والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) والسيد تخت - رافانتشي (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد كمال (باكستان) والسيد تانك (تركيا) والسيد عبد الله (تونس) والسيد لعمامرا (الجزائر) والسيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) والسيد رودريغيز باريا (كوبا) والسيد غارسيا (كولومبيا) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد فانا راجاسنغام (ماليزيا) والسيد السنوسي (المغرب) والسيد الغني (المملكة العربية السعودية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أيرلندا والبحرين وجزر القمر وجيبوتي والسودان والعراق وعمان وقطر وكندا وكوبا وموريتانيا والنرويج واليابان واليمن يطلبون فيها دعوتهم الى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين الى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كامبل (أيرلندا) والسيد بوعلي (البحرين) والسيد جيمباناو (جزر القمر) والسيد علهاي (جيبوتي) والسيد ياسين (السودان) والسيد حسن (العراق) والسيد الخصيبي (عمان) والسيد النعمة (قطر) والسيد كارسغارد (كندا) والسيد باريا (كوبا) والسيد نيداي (موريتانيا) والسيد بيورن ليان (النرويج) والسيد تاكا هاشي (اليابان) والسيد عبادي (اليمن) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على المجلس الوثيقة S/1996/292 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. وقد انضمت جزر القمر الى تقديم مشروع القرار.

معروض على المجلس أيضا الوثيقة S/1996/304 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وألمانيا وايطاليا وبولندا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء الى الوثيقة S/1996/295، رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للإمارات

العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة ينقل فيها نص القرار ٥٥٧٣ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية.

ولقد تلقى أعضاء المجلس نسخا مصورة عن رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، ينقل فيها نص الإعلان الصادر عن الرئاسة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ستصدر باعتبارها الوثيقة S/1996/299.

وأفهم أن مجلس الأمن على استعداد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه. ما لم أسمع اعتراضا، أطرح مشروعي القرارين للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أطرح أولا للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/292.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: اندونيسيا والصين وغينيا - بيساو ومصر.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الاتحاد الروسي وألمانيا وايطاليا وبوتسوانا وبولندا وجمهورية كوريا وشيلي وفرنسا وهندوراس والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نتيجة التصويت كالآتي: المؤيدون أربعة، المعارضون لا أحد، والممتنعون أحد عشر. لم يعتمد مشروع القرار لأنه لم يحصل على الأغلبية المطلوبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار S/1996/304.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت على مشروعي القرارين.

السيد العربي (مصر): أخيرا وبعد ثمانية أيام من بدء عدوان اسرائيل على لبنان يجتمع المجلس ليصدر قرارا ينص على وقف الأعمال الحربية فورا بحيث يتوقف العدوان الصارخ على دولة عضو مؤسس في الأمم المتحدة.

لقد أعربت الحكومة المصرية من قبل، وتؤكد مرة أخرى اليوم، عن رفضها الكامل للعدوان الاسرائيلي على لبنان. ومصر، حكومة وشعبا، تقف الى جانب لبنان الشقيق في محنته، وتساعده بكافة الوسائل، وتسانده في كافة المحافل الدولية، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، دفاعا عن حرمة أرضه وحماية لشعبه، وصونا لسلامته الإقليمية ووحدة أراضيه.

وقبل أن أتطرق الى موقف مصر من مشروعي القرارين اللذين طرحا أمام المجلس، فإنني أود التعليق بإيجاز شديد على أسلوب تناول المجلس لهذا الموضوع منذ بدء العدوان الاسرائيلي على لبنان وحتى الآن، هذا الأسلوب الذي اتسم بسمات سلبية سيكون لها انعكاسات غير إيجابية على حفظ السلم والأمن الدوليين بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

فعلى الرغم من طلب لبنان عقد جلسة طارئة للمجلس يوم الأحد ١٤ الجاري، فإن المواقف المتباينة والمصالح المتعارضة لأعضاء المجلس قد أخرت تحقيق هذا المطلب العادل. كما أن تأجيل اتخاذ قرار في الموضوع لمدة ثمانية أيام قد أتاح الفرصة - ولا يزال -

للمعتدي للاستمرار في عدوانه دون مراعاة لأدنى القواعد القانونية الدولية أو لميثاق الأمم المتحدة.

والمقارنة العادلة بين هذه الحالة التي تقدم فيها لبنان بطلب الى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات الواجبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لحمايته من عدوان مستمر، ولحماية شعبه من غارات ومذابح وتشريد راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء، إن المقارنة بين هذه الحالة وحالات أخرى لعدوان بسيط يقع على عدد محدود من مواطني دولة أخرى اتخذ فيها المجلس فورا إجراءات عاجلة، إنما تدعم ما يتردد من أن مجلس الأمن يطبق معايير مزدوجة تختلف بحسب الدولة التي يقع عليها العدوان، وتختلف حسب الدولة المعتدية، وهو الأمر الذي ينال من مصداقية المجلس، والذي لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبله تحت أي ظرف من الظروف.

إن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الدول العربية يعكس بأمانة جسامة وفداحة المأساة التي يعاني منها حاليا شعب لبنان نتيجة العدوان الاسرائيلي.

إن القرار الذي تبنته مصر مع المجموعة العربية يحتوي على المبادئ الأساسية التالية: أولا، مطالبة اسرائيل بالوقف الفوري للعمليات العسكرية وسحب قواتها من كافة الأراضي اللبنانية؛ ثانيا، احترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية؛ ثالثا، التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ رابعا، إدانة العدوان الاسرائيلي ضد لبنان وما أدى إليه من خسائر فادحة بين المدنيين قتلا وتشريدا، فضلا عما ألحقه من خسائر بالبنية الأساسية والمواقع الأثرية والثقافية للبنان؛ خامسا، المطالبة بدعم جهود إعادة إعمار لبنان، ومواجهة الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين؛ سادسا، تعويض لبنان عما سببه العدوان الاسرائيلي من خسائر.

تلك هي العناصر الأساسية التي احتوى عليها القرار، وهي في مجملها، ومن وجهة نظرنا، لا تعدو أن تكون تعبيرا عن رؤية صادقة لجسامة العدوان وما ألحقه بلبنان على نحو لا يمكن قبوله أو تبريره أو السكوت عليه من جانب المجلس.

إن مصداقية المجلس ذاتها باتت في مفترق الطرق. كما أن المجلس أصبح محطا لأنظار العالم باعتباره جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق.

وبكل صراحة إننا نجد صعوبة بالغة في الاقتناع بوجهات النظر التي عارضت ما يتضمنه مشروع القرار، ولم تؤيد هذا المشروع.

فماذا كان يحول دون مطالبة المجلس منذ بداية هذا الاسبوع بالوقف الفوري للعمليات العسكرية واحترام سيادة لبنان ووحدة أراضيه؟

وما هي الغضاضة في المطالبة بإدانة العدوان وتعويض لبنان عما لحقه من خسائر؟ وإنه لمن المؤسف حقا أن يعجز المجلس عن اعتماد هذا القرار. وإنني أتقدم بالشكر للدول التي أيدت هذا القرار، فهي قد وقفت مع الحق ومع العدالة.

أما فيما يتعلق بالقرار الوارد في الوثيقة S/1996/304 والذي تبنته عدة دول، فأود أن أبدأ بتقديم وافر الشكر والتقدير للسفير ديجاميه، المندوب الدائم لفرنسا على جهوده الدؤوبة المخلصة التي بذلها وبذلتها حكومة فرنسا طوال اليومين الماضيين، والتي انتهت بمشروع القرار المطروح على المجلس.

وعلى الرغم من أن وفد مصر قد صوت لصالح هذا القرار، فإننا نود التأكيد على أن هذا القرار لا يشمل جميع المبادئ الأساسية التي تحكم الموقف في لبنان. فهو لا يحتوي على إدانة صريحة لاسرائيل، ولا يعالج موضوع التعويضات عن الخسائر المادية والبشرية الفادحة التي تكبدها لبنان. وقد أشار القرار الى قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨). وتأتي هذه الإشارة ضمن باقي القرارات ذات الصلة التي أصدرها المجلس، حيث أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ساري المفعول كمرجع أساسي، ويعتبر قرارا متكاملا وليس منقوصا.

ولقد أدلى وفد مصر بصوته لصالح هذا القرار لأنه، بصفة أساسية، يطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية، كما أنه يؤكد ضرورة احترام سيادة لبنان وسلامة لبنان الإقليمية.

إن هذا القرار الذي اعتمده المجلس منذ لحظات لا يرقى إلى جسامة ما وقع من عدوان إسرائيلي على

لبنان، ولا يرتفع إلى مستوى توقعاتنا عن رد الفعل الذي كان على المجلس اتخاذه إزاء هذا العدوان، وإننا نستطيع أن نستطرد ونستطرد، فالقلوب مثقلة والمشاعر جد مشحونة لما نشاهده ونسمع به عن الدراما الإنسانية التي يعاني منها لبنان منذ ثمانية أيام على مسمع ومرأى من العالم أجمع. ونأمل أن يؤدي اعتماد هذا القرار إلى الوقف الفوري للأعمال العسكرية ضد لبنان، وأن يتحمل المجلس مسؤولية كاملة لمتابعة تنفيذ القرار الذي اعتمدناه توا، ومتابعة تطور الموقف على الساحة اللبنانية في هذا المنعطف المصيري حفاظا على ما تبقى من مصداقية المجلس ذاته وانتصارا للعدل، وإعلاء لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وإنقاذا لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تعرضت لصدمة عنيفة.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان وفد بلدي يتوقع من الجلسة الرسمية التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن الغارات العسكرية التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية على لبنان أن تترك أثرا مفيدا وتؤدي إلى إنهاء هجماتها. بيد أن ما خيب آمالنا هو أن الأعمال العسكرية لم تتواصل فقط، بل أنها تكثفت في الواقع كما اتضح في عملية القصف الوحشي لمجمع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي جرت في وقت مبكر اليوم وأودت بحياة المزيد من المدنيين الأبرياء. ومن الواضح أنه يتعين على المجلس في ضوء هذه التطورات أن يضطلع بمسؤولياته التي تنص عليها أحكام الميثاق ذات الصلة وذلك باتخاذ إجراءات فورية وفعالة.

وفي غياب هذه الاستجابة، فإن مصداقية المجلس ستكون موضع شك. وإزاء هذه الخلفية صوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار والقرار المعروضين علينا. وإننا نأسف لحقيقة أنه لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المواقف المتباينة التي أعرب عنها أعضاء المجلس، مما حال دون تقديم نص موحد. وحدث ذلك بالرغم من الحاجة الواضحة إلى أن يقوم المجلس بإرسال رسالة واضحة لا لبس فيها لوقف الأعمال العدائية.

وإن الوفد الإندونيسي يؤيد تماما العناصر المشتركة الواردة في القرار ومشروع القرار؛ وهذه العناصر تدعو إلى وقف فوري للأعمال القتالية واحترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن الحدود المعترف بها دوليا. وإن وقف الأعمال القتالية خطوة أولى أساسية لمنع وقوع إصابات أخرى ومنع نزوح المدنيين، مما يؤدي إلى استعادة الحياة الطبيعية في أنحاء لبنان. إن الدعوة إلى احترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي هي تأكيد جديد آخر لموقف المجتمع الدولي المبدئي كما عبر عنه قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ومن الأساسي في النصين أيضا الاعتراف بضرورة اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء والأمم المتحدة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين التي سببها الصراع. وإن صور المدنيين الأبرياء الذين قتلوا أو بترت أطرافهم لا يمكن إلا أن تهز ضمير المجتمع الدولي. ويجب أن نتصرف الآن.

وسيكون وفد بلدي متقاعسا عن أداء واجبه إذا لم يؤكد على ضرورة احترام سلامة وأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحرية حركتها دون إعاقة وكذلك المنظمات المشاركة في الأنشطة الإنسانية. ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ بأن هذا القلق يتشاطره أعضاء المجلس بالإجماع.

وبينما ندرك العلائق المشتركة بين القرار ومشروع القرار، فإننا نسلم تماما بالعناصر المتباينة التي دللت على أنه لا يمكن التوفيق بينها. وبالنسبة للوفد الإندونيسي، فإن من الواضح تماما له أين تقع المسؤولية عن إنهاء الأعمال القتالية فورا. ومن الواضح على حد سواء أنه ما لم يتحقق هذا، فإن التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام في الشرق الأوسط، التي شهدناها جميعا في الآونة الأخيرة، سيتعرض للخطر.

وإن إندونيسيا، من جانبها، قد أولت كمسألة مبدئية أهمية للحوار والمفاوضات بوصفهما طريقة ناجعة لحسم حالات الصراع. وبالنسبة للحالة في الشرق الأوسط، بما فيها الحالة في لبنان، ما فتئت إندونيسيا تؤيد بشكل دؤوب قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا على اقتناعنا بأن الأعمال العسكرية في لبنان لا يمكن إلا أن تشكل انتهاكا للقرارات الآنفة الذكر

وتتناقض تناقضا تاما مع أهداف ومقاصد عملية السلام في مدريد.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ينظر وفد بلدي ببالغ القلق إلى التصعيد في الأعمال العدائية على الحدود اللبنانية الإسرائيلية وداخل لبنان. هذه الأعمال التي ما زالت تتسبب في خسائر بشرية ومادية بين السكان المدنيين وتهدد بالتالي عملية السلام في الشرق الأوسط، والسلم والأمن الدوليين.

وإن الأعمال العسكرية ضد لبنان تشكل انتهاكا لسلامته الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن الحدود المعترف بها دوليا، وهي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، واتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ بين لبنان وإسرائيل.

وهذه الأعمال القتالية يجب أن تتوقف فورا. وإن عمليات القصف المتواصلة التي تسبب الدمار والموت في لبنان تتناقض مع القانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمعاملة المدنيين وقت الحرب. ويزيد أثرها من تدهور الحالة في الشرق الأوسط ويعيق المفاوضات الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم.

ولذا فإن وفد بلدي يولي أهمية قصوى للجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية التي تسببها الأعمال العدائية. وإن مئات الآلاف من الأشخاص الذين يفرون من مناطق الصراع يولدون حالة طوارئ إنسانية فعلية ينبغي الاهتمام بها فورا.

وبالمثل، فإن وفد بلدي يشعر بالقلق تجاه سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وإن الإجراءات المتخذة ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تؤثر على الوفاء بولايتها. وإننا نأسف لأن عمليات القصف التي جرت اليوم في منطقتها أدت إلى وفاة المدنيين الأبرياء. وإننا نناشد جميع الأطراف أن تضمن سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسماح بحرية حركتها.

ولذلك، يرى وفدي أن نص القرار، الذي اشتركنا في تقديمه واعتمد بالإجماع، هو الرد المناسب من جانب مجلس الأمن حرصا منه على التخفيف من حدة هذه الأزمة.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اليوم ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في مسألة لبنان ليصدر ردا في هذا الصدد. وإننا نعتقد أنه لا بد له أن يفعل ذلك كيما يعرب عن أمل المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، في أن توقف الأعمال العدائية فورا في تلك المنطقة، تجنبا لوقوع المزيد من المعاناة بين صفوف المدنيين.

ويعرب وفد الصين عن عميق قلقه إزاء الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته إسرائيل في الأيام الأخيرة على الجنوب اللبناني، مما أدى إلى فقدان أرواح مدنية بريئة، وخسائر فادحة في الممتلكات، وإلى تشريد عدد كبير من المدنيين أو جعلهم لاجئين، وبالتالي تصعيد الصراع في الجنوب اللبناني وتفاقم الوضع المتوتر بالفعل.

ونود بشكل خاص أن نعرب عن مشاعر الصدمة إزاء ضخامة عدد الخسائر في صفوف المدنيين نتيجة للقصف الذي وقع في ١٨ نيسان/أبريل في لبنان. ونحن ندين بشدة أي عمل ينتهك القانون الدولي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس ووضع حد فوري لجميع الأعمال العدائية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، بغية التخفيف من توتر الحالة وضمان السلم والاستقرار في تلك المنطقة.

ونحن نؤمن بأنه ينبغي احترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا احتراما كاملا، وأنه ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وينبغي عدم إعاقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن تنفيذ ولايتها. وينبغي على جميع الأطراف المعنية ضمان أمن وسلامة أفراد هذه القوة.

وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، إلى تقديم المساعدة الإنسانية الفورية إلى المدنيين في لبنان بغية التخفيف من معاناتهم.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، صوتنا لصالح مشروعي القرارين.

إن التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط لم يكن سهل المنال؛ ولذلك ينبغي أن تحرص عليه الأطراف المعنية. وفي هذه المرحلة الحساسة والحرجة، نأمل في أن تمارس جميع الأطراف المعنية ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأي إجراء يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة الصراع وتقويض عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك من أجل تهيئة الظروف لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لقضية الشرق الأوسط في موعد مبكر.

السيد أيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للمرة الثانية في فترة أربعة أيام يناقش المجلس الحالة في لبنان. وهذا أمر ليس هناك ما يبرره فحسب بل أنه ضروري، إذا أخذنا في الاعتبار مدى تدهور الحالة في لبنان في هذه الأثناء.

إن عدد المدنيين الأبرياء الذين يصبحون ضحايا للعنف لا يفتأ يتزايد. وفي كل يوم يقتل المزيد من الناس.

وفي الجلسة الرسمية التي عقدها المجلس حول لبنان يوم الاثنين الماضي، أعربت إيطاليا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، عن القلق إزاء أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وللأسف، ثبت أن هذا القلق كان له أكثر مما يبرره. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأمنها وحرية حركتها احتراما تاما.

إن حادث القصف الذي وقع اليوم والذي أدى إلى مصرع أكثر من ٩٠ من المدنيين في موقع تابع لقوة الأمم المتحدة، أمر يبعث على الصدمة الشديدة. ونود أن نتقدم بخالص التعازي إلى أسر الضحايا.

كيف يمكننا أن نخرج من هذا الوضع؟ وكيف يمكننا أن نضع حدا لهذه المعاناة؟ يجب وضع حد للعنف، ويجب وضع حد له الآن.

ولا بد من احترام القانون الإنساني الدولي احتراما تاما. فسلامة وأمن المدنيين والأشخاص المحميين الآخرين أمر يحظى بالأولوية القصوى، ولا بد من كفالته.

ويجب أن يكون هناك حل سياسي على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ونحن نعتقد أن أفضل سبيل للمساعدة على بلوغ حل سياسي كهذا، في إطار عملية السلام، أن يتخذ المجلس قرارا يعالج المشاكل الرئيسية ويحظى في الوقت ذاته بالتأييد على أوسع نطاق. ولهذا السبب صوتنا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/304، ولهذا السبب، بالتالي، اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/292.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في الأيام القليلة الماضية وقعت عمليات قصف مكثف بالقنابل على طول الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية وداخل لبنان ذاته، نجمت عنها خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات.

إن غينيا - بيساو، التي عانت ذاتها من ويلات الحرب، تشعر بقلق بالغ إزاء هذا التصعيد العسكري، وإزاء تدهور الوضع في الشرق الأوسط عموما، وما يترتب عليهما من آثار قد تهدد عملية السلام بالخطر. وهذه الأعمال العدائية التي تتزايد خطورة عواقبها وصعوبة التنبؤ بها يوما إثر آخر، يجب أن تتوقف على الفور.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستؤيد غينيا ـ بيساو جميع مبادرات السلام. فهي تشجع المبادرات التي تقوم بها بعض البلدان في المنطقة، والتي نأمل أن تراعي القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، بما فيها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إننا ندين الأحداث التي وقعت اليوم والتي أدت إلى سقوط عشرات القتلى في لبنان، ونعرب عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا الأبرياء.

ونعرب أيضا عن مؤازرتنا الصادقة لجميع الذين تضرروا من الأنشطة العسكرية في المنطقة ـ وخاصة، مئات الآلاف من اللبنانيين الذين اضطروا، للأسف، إلى النزوح داخل بلدهم.

وفي ضوء الحالة الإنسانية الخطيرة، نود أيضا أن نوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي للمبادرة بنجدة ضحايا الحرب في لبنان بالمعونات.

ولكل هذه الأسباب، أيدنا مشروعي القرارين اللذين عرضا علينا هذا المساء آملين أن يسهم ذلك اسهاما كبيرا في تحقيق وقف فوري للأعمال الحربية وفي استمرار المفاوضات بشأن تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

السيد فولوسوفتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أثناء المناقشة المفتوحة التي دارت بشأن الحالة في لبنان في هذه القاعة يوم الاثنين الماضي، أعرب الوفد البولندي عن موقفه فيما يتعلق بالأعمال العدائية المسلحة الدائرة في جنوب لبنان والتشعبات الأوسع لهذه العمليات. وإن ما يواجهنا هذا اليوم هو حالة أكثر تعقدا مما مضى ويمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة للأطراف المعنية، وبالنسبة للاستقرار في المنطقة وللسلام والأمن الدوليين.

ولقد شعر الوفد البولندي، كسائر أعضاء مجلس الأمن، بصدمة كبيرة للأنباء التي وصلت هذا الصباح عن الوفاة المأساوية لما يقرب من ١٠٠ من المدنيين كانوا قد لجأوا إلى مجمع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) والإصابات التي وقعت بين جنود القوة نفسها. وإني لأغتنم هذه الفرصة لأبلغ الممثل الدائم للبنان التعازي الحارة من الوفد البولندي لهذا الحدث المأساوي. وأود كذلك أن أطلب من الأمين العام أن ينقل إلى قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مواساتنا الصادقة له وتأييده.

إن التطورات التي جرت اليوم إنما هي نتائج فتاكة أخرى لاستخدام العنف في العلاقات الدولية. والأحداث التي أشعلتها هجمات المدفعية على شمال إسرائيل قد جلبت الموت والآلام لعدد كبير من الناس، كما سببت دمار الممتلكات، بما فيها المعالم التاريخية، وهددت مستقبل السلام في الشرق الأوسط. وقد آن الأوان لكسر هذه الحلقة المشؤومة من تصاعد النزاع.

ونحن نؤمن إيمانا صادقا بأن القرار الذي اتخذناه آنفا يوفر حلا مناسبا للمرحلة الحالية من الأزمة. فهو، أولا، يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. وهذا في الحقيقة شرط أساسي لتهيئة جو يفضي إلى خطوات أخرى نحو العودة الى الحالة الطبيعية.

وثانيا، يعرب عن تأييد المجلس للجهود الدبلوماسية الجارية التي تستهدف إيجاد حل سلمي للنزاع. ويعلق الوفد البولندي أهمية عظيمة على المحادثات المقبلة التي سيجريها وزير خارجية الولايات المتحدة في المنطقة. ونأمل كذلك أن تثمر الجهود التي يبذلها وزير خارجية فرنسا ووزير خارجية ايطاليا، بوصفها رئيسة مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي.

وثالثا، يدعو القرار إلى الاحترام الدقيق للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده المعترف بها دوليا، ولأمن جميع الدول في المنطقة. وهذا النص من القرار يعكس موقف الحكومة البولندية لأن الاحترام الدقيق لهذه المبادئ بالنسبة لها يشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية الحديثة.

ورابعا، يضع القرار الحالة الإنسانية في منظور مناسب. وهذه قضية عظيمة الأهمية بالنسبة للوفد البولندي.

وأخيرا، يؤكد القرار قلق المجلس بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسلامة هذه العمليات وحرية الحركة لها وهي في هذه الحالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وإن لدى الوفد سببا خاصا للتشديد على هذه النقطة، لأن هناك أكثر من ٥٠٠ جندي بولندي يخدمون الآن تحت علم الأمم المتحدة في لبنان ولأن العملية تحت قيادة جنرال بولندي.

وإن تصويت الوفد البولندي لصالح مشروع القرار S/1996/304 يؤكد مرة أخرى دعمه للتعايش السلمي بين جميع الدول في المنطقة ولاستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا، كما أعلن وفد بلدي في الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن يوم الاثنين، نشعر بقلق شديد لاستمرار الأعمال الحربية وزيادة تدهور الحالة في لبنان، الذي نتج عنه تزايد عدد الإصابات بين المدنيين وتدمير الممتلكات. ولقد شعرنا بالصدمة للأنباء التي

وردت هذا الصباح عن وفاة ما يقرب من ٦٠ من المدنيين الأبرياء، ووقوع إصابات خطيرة بين أفراد الأمم المتحدة في مجمع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي ضوء خطورة وإلحاح هذه الحالة، وما قد يكون لها من آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط ككل، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف على الفور وبعزم وتصميم. لقد انقضت الآن سبعة أيام منذ أن بدأت أعمال القتل المأساوي الغاشمة. وينبغي للمجلس، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين، أن يتصدى لهذه الحالة بصورة حازمة وفورية كيما يمكن وضع حد للأعمال العدائية على الفور وكيلا تتعطل عملية السلام في الشرق الأوسط.

فمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/304 هو تعبير واضح عن الإرادة الجماعية لأعضاء مجلس الأمن. كما أنه يعكس الرغبة المشتركة والعزم الراسخ للمجتمع الدولي، من حيث أنه يدعو إلى وقف الأعمال الحربية فورا كما يدعو إلى الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وفقا لما أكده القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومن حيث أنه يدعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام سلامة وأمن المدنيين.

وإن وفد بلدي ليشعر بالارتياح إذ يلاحظ أن جميع أعضاء المجلس ومنهم وفد بلدي، قد استطاعوا أن يقبلوا مشروع القرار. ونشعر بالاعتزاز إذ نرى أن المجلس استطاع أن يتصرف متحدا في معالجة المسألة القائمة التي بين يديه المعقدة غاية التعقيد، ولها أثر هام على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا بأن الإجراء الموحد من جانب المجلس سينقل رسالة واضحة وصادقة إلى الأطراف وإلى المجتمع الدولي ككل.

ولهذه الأسباب صوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار S/1996/304. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليثني على وفد فرنسا لنجاحه في تحقيق توافق الآراء بين أعضاء المجلس، ومن ثم مكننا من العمل الآن بصوت واحد وبصورة فورية.

ويود وفدي أن يضيف كلمة تقدير للجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة وغيرهما من أجل تحقيق إنهاء فوري لأعمال القتل الغاشمة الجارية منذ سبعة أيام. وإننا لنؤمن أن القرار الذي اتخذناه اليوم سيعزز هذه الجهود.

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي لمشروع القرار S/1996/292 كان مقبولا لدى الوفد الكوري فقد كنا ندرك أن بعض عناصره خلافية بما يكفي لجعل بعض أعضاء المجلس يعترضون عليه. وفي هذا السياق شجعنا فرنسا وغيرها بقوة على وضع نص توافقي يأخذ في اعتباره الكامل الحاجة الملحة إلى اتخاذ قرار من مجلس الأمن هذا اليوم. وفي رأينا أنه كانت هناك فرصة اغتنمها الأعضاء للتوصل إلى نص بتوافق الآراء. على أنه يبدو لنا أن تلك الفرصة لم تستكشف بصورة كاملة. ولهذا السبب قررنا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار S/1996/292.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): موقف وفدي بشأن الحالة الراهنة في لبنان ذكرناه في المناقشة المفتوحة يوم الاثنين الموافق ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. نحن نعتقد أن الحالة الخطيرة السائدة الآن في لبنان كان يمكن تجنبها لو كان مجلس الأمن قد اتخذ قرارا رسميا في نهاية المناقشة التوجيهية. إن هذه المسألة بالغة الخطورة كان ينبغي للمجلس أن يستجيب لها بمنتهى الاستعجال. وفي الوقت الحالي يتعرض الشعب اللبناني للقتل بأكثر الأساليب وحشية. وبكل تأكيد فإن الأعمال العسكرية الاسرائيلية قد تجاوزت حدود الحق المشروع لاسرائيل في الدفاع عن النفس.

إن الأنشطة العسكرية الاسرائيلية الحالية في لبنان تشكل غزوا سافرا لذلك البلد. فالقنابل والصواريخ وقذائف أخرى توجه ضد السكان المدنيين مما يؤدي الى قتل ومعاناة ودمار واسع النطاق للممتلكات. حتى أن مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم ينج من هذا. فقد دمرت مباني قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأصيب بعض الجنود التابعين لها. ومن الواضح أن أعمال القوات المسلحة الاسرائيلية تعرض حياة قوات الأمم المتحدة لخطر بالغ. ونحن ندعو اسرائيل الى احترام موظفي الأمم المتحدة في جميع الأوقات.

ومجلس الأمن لا يسعه أن يرقب دون اكتراث مأساة الحرب التي تتكشف في لبنان. ويجب أن يكون المجلس

مستعدا دائما للاستجابة في الوقت المناسب للحالات التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تتوقف الأطراف عن الأعمال العدائية فورا. وفي هذا الصدد، نرحب بمحتوى فقرات منطوق القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) الذي اتخذناه منذ قليل. فهي تعدد المجالات ذات الأولوية وهي: الوقف الفوري لإطلاق النار، وتأييد الجهود الدبلوماسية، واحترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية للبنان، وسلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وضرورة تقديم المساعدة الإنسانية.

ويحدوني الأمل أن تمتثل الأطراف لهذا القرار. فلم يعد يخدم أي غرض على الإطلاق الجدال حول من بدأ الأعمال العدائية. وأهم شيء في هذه المرحلة هو إنهاء القتال وأعطاء فرصة للسلام.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يناقش مجلس الأمن مسألة لبنان بعد ثلاثة أيام من جلستنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع ذاته. فالقتال لا يزال مستمرا. وقد أجبر مئات الألوف من اللاجئين على الرحيل، والرجال والنساء والأطفال يحصدون حصدا. وأعربت الحكومة الفرنسية عن مشاعرها إزاء المأساة المروعة التي وقعت هذا الصباح. واليوم، كما قال السفير المصري في بداية هذه الجلسة، حان الوقت للقيام بعمل.

إن الجهود الدبلوماسية بدأت منذ بداية الأعمال العدائية ويجب دعمها. وترمي هذه الجهود الى استعادة السلام الدائم. ويجب أولا أن نوقف الأعمال العدائية - كان هذا هو الهدف الفوري للمجلس.. ولذلك العهد قررنا لدى التصويت على مشروعي القرارين أن نصوت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/304 الذي استطاع أن يحظى بتأييد إجماعي لأنه من الضروري إيجاد تأييد واسع بقدر الإمكان لصالح الوقف الفوري للأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف. وقد عبر رئيس الجمهورية الفرنسية عن الحاجة الماسة الى اليوم قائلا:

"إن موجة العنف هذه التي لم يسبق لها مثيل في شمال اسرائيل وجنوب لبنان كانت متوقعة، للأسف، لكنها غير مقبولة انسانيا. إنني أناشد رسميا جميع الأطراف المشتركة في هذا الصراع إقرار وقف إطلاق النار فورا. وقد اتخذت مبادرات منذ بداية الأعمال القتالية، وفي الدرجة الأولى من جانب فرنسا والولايات المتحدة. وأرجو جميع الأطراف المعنية قبول اتفاق على أساس مختلف المقترحات المطروحة أو التي ستطرح بغية إنهاء هذه الأزمة. وبهذه الروح يجب على جميع الذين يعملون من أجل السلام أن يضافروا طاقاتهم وجهودهم".

وهذا النداء قد أكده توا التصويت الإجماعي في مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن امتنان وفد فرنسا العميق والصادق للسفير العربي. أن تصويته، على الرغم من الشكوك التي أشار اليها، يعبر عن العزم الثابت الذي لا يتزعزع لمصر، ذلك البلد العظيم المسؤول، من أجل بناء السلام.

ويؤيد هذا القرار الجهود الدبلوماسية الجارية حاليا في هذا الصدد. كما يؤكد من جديد - وهذا مهم بنفس القدر - على مبدأ أساسي. فهو يشير الى جميع القرارات السابقة بشأن الحالة في لبنان، بما في ذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ومجلس الأمن يؤكد من جديد التزامه بالسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده المعترف بها دوليا، وبأمن جميع الدول في المنطقة، ويطلب الى جميع الأطراف المعنية أن تحترم تلك المبادئ احتراما تاما. وذلك ضروري بنفس القدر.

ويتضمن هذا القرار أحكاما ضرورية لحماية السكان المدنيين وضمان سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهو يصر بحق على ضرورة تقديم مساعدة إنسانية. وفرنسا التي تسعى جاهدة منذ بضعة أيام الى تقديم المساعدة لحكومة لبنان، تأمل أن هذا الطلب، الموجه من هذا المجلس للدول الأعضاء، سيتبعه عمل، وأن تلك المساعدة الإنسانية ستكون سخية بالقدر الكافي للتخفيف من معاناة الشعب اللبناني، فإنه سيتم مساعدة حكومة لبنان في جهودها لإعادة بناء البلد.

إن إجماع المجلس، الذي تم التعبير عنه توا، سيعطي - على ما نأمل - ثقلا ومساندة كاملين للقرار ويمكن من تحقيق نتائج هي: وقف الأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف. ونأمل أن يعطي هذا التأييد

الإجماعي الذي قدم هذا المساء للجهود الدبلوماسية الجارية دفعة جديدة لعملية السلام.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سبق أن أتيحت الفرصة لوفدي، شأنه شأن وفود أخرى، خلال الجلسة الرسمية التي عقدت يوم الاثنين وخصصت للحالة في لبنان، للإعراب عن أفكاره وقلقه العميق إزاء ما يحدث في الشرق الأوسط. وفي تلك المناسبة، تكلمنا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأعدنا تأكيد التزامنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وهذه الليلة أود التأكيد على ذلك البيان. إن إيطاليا تشعر بالقلق البالغ إزاء التصعيد المستمر في النشاط العسكري في لبنان، وهو تصعيد أدى الى خسائر عديدة - عديدة جدا - في الأرواح البريئة، وأجبر مئات الألوف من المدنيين على أن يتركوا ديارهم ويهيموا على وجوههم بعد أن أصبحوا مشردين.

وأرجو الممثل الدائم للبنان، السفير سمير مبارك، أن ينقل أعمق تعازينا إلى أسر ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع صباح اليوم في إحدى القواعد التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقتل نتيجته أكثر من ١٠٠ مدني لبناني وجرح أكثر من ١٠٠ شخص.

وتدعو إيطاليا مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وقبل كل شيء إلى وقف جميع الأنشطة الحربية فورا. وإزاء تدهور الحالة، بادرت إيطاليا فورا، بوصفها رئيسة للاتحاد الأوروبي للفصل الحالي، بمحاولة تحديد عمل مشترك يقوم به الاتحاد الأوروبي.

ولقد اجتمعت اللجنة السياسية التابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل يومي ١٥ و ١٦ نيسان/ابريل. وأعربت اللجنة السياسية، إدراكا منها لخطورة الحالة الناجمة عن الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها حزب الله، فضلا عن حق إسرائيل في كفالة أمنها، عن بالغ قلقها إزاء مستوى أعمال إسرائيل الانتقامية في لبنان وإزاء احتمال تصاعد العنف، مما قد يترتب عليه آثار سلبية على السكان المدنيين وعلى السلام في المنطقة.

ولذلك أوكلت اللجنة السياسية ولاية للقيادة الثلاثية على المستوى السياسي، برئاسة نائب وزير الشؤون الخارجية، انكيسا دي كاميرانا، مهمة إجراء اتصالات في لبنان وسوريا ومصر وإسرائيل بغرض حث الأطراف على تحقيق اتفاق بشأن الوقف الفوري للأعمال العدائية، وبحث السبل الكفيلة بمساعدة السكان اللبنانيين المدنيين المشردين. وكانت القيادة الثلاثية الأوروبية في دمشق اليوم.

ويعتزم الاتحاد، في الاتصالات التي يقوم بها في المنطقة، بتركيز أعماله على العناصر التالية: أولا، الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية؛ وثانيا، إعادة التأكيد على التزام أوروبا بوحدة لبنان وسلامته الإقليمية وسيادته، وفقا للقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) واتفاق الطائف؛ وثالثا، تقديم الإغاثة الإنسانية الطارئة للشعب اللبناني المتأثر بالقتال، ولا سيما اللاجئين؛ ورابعا، إدانه أعمال العنف التي يرتكبها حزب الله وإعادة التأكيد على حق إسرائيل في الأمن.

ولا تزال إيطاليا تأمل في ألا تؤدي الأحداث الأخيرة، على الرغم من خطورتها وفقدان هذا العدد الكبير من الأرواح البشرية التي لا تعوض، إلى تعريض عملية السلام للخطر، وهي العملية التي تبقى ذات أهمية أساسية لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة وللعالم بأسره.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أقتبس من بيان السيدة سوسانا أنيللي، وزيرة الشؤون الخارجية لإيطاليا. ففي إعلان صدر في روما قبل بضع ساعات، قالت الوزيرة أنيللي ما يلي:

> "إن الأنباء التي تفيد موت وجرح العديدين من اللاجئين اللبنانيين، وجرح ١٢٠ شخصا في مخيم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تلقاها الاتحاد الأوروبي بذهول وجزع شديد. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن هذا التصعيد للعنف العقيم، الذي يقع ضحيته العديد منه الأرواح البريئة، لا بد من وقفه، ويجدد مناشدته جميع الأطراف المعنية بوقف جميع الأنشطة الحربية في المنطقة فورا".

وتقوم السيدة أنيللي بالتوجه جوا إلى بيروت غدا صباحا بصفتها الرئيسة الحالية للمجلس الأوروبي.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): ينظر مجلس الأمن اليوم مرة أخرى في الأحداث المأساوية في لبنان. وفي جلسة رسمية عقدها المجلس قبل يومين بشأن هذه المسألة ذاتها، أتيحت للوفد الروسي الفرصة لأن يبين موقفه من هذه المسألة. وللأسف يجب أن يقال إن الحالة تميل بوضوح إلى التصاعد. فالقوات المسلحة الإسرائيلية تواصل أعمال القصف بالقنابل مما يسبب وقوع خسائر عديدة بين السكان المدنيين. وأخذت تتكشف أمام أعيننا أزمة إنسانية واسعة النطاق. فعدد اللاجئين يبلغ فعلا مئات الآلاف، والسلام الهش الذي أرسي في لبنان بعدما عانى لفترة طويلة يجري تدميره الآن. كما أن الآثار التاريخية القيمة مهددة بالخطر.

ولقد اهتز العالم هذا الصباح للنبأ الذي يفيد بقصف مدفعية إسرائيل لمقر كتيبة فيجي التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مما أسفر عن مقتل ما يزيد على ٩٠ مدنيا لبنانيا لجأوا إلى المنطقة التي تنتشر فيها قوات الأمم المتحدة. ومني حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بإصابات هم أيضا.

ويود الوفد الروسي أن يعلن أن ما يحدث في لبنان حاليا غير مقبول، لأن الأعمال التي ترتكبها إسرائيل تقوض سيادة دولة لبنان، وتضر بالسكان المدنيين وتدمر الأهداف المدنية. والحالة المأساوية التي نشأت في لبنان يمكن أن يترتب عليها آثار غير متوقعة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد عملية المصالحة العربية - الإسرائيلية. وروسيا بوصفها راعية لعملية السلام لا يسعها إلا أن تشعر بالقلق إزاء هذا الأمر.

ومن الضروري في الحالة الراهنة ممارسة ضبط النفس. والمطلوب تحقيق حل سلمي يكفل وقف الأعمال العسكرية ضد لبنان في حين لا يسمح بشن هجمات إرهابية على أراضي إسرائيل.

وبلدي يتخذ، وسيواصل اتخاذ، تدابير سياسية ودبلوماسية قوية بغرض المساعدة على وقف التصعيد الراهن للعنف. هذا هو نهج وزير خارجية روسيا، السيد بريماكوف، في الاتصالات المكثفة التي يجريها مع زملائه الأجانب. ونؤيد كذلك خطوات مشابهة تتخذها حاليا دول أخرى. ويحدونا الأمل في أن تؤتي جميع هذه الجهود ثمارها.

ولقد واجه مجلس الأمن اليوم خيارا صعبا. فمجموعة من البلدان العربية قدمت مشروع قرار لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات المؤيدة. ومن حيث المبدأ يوافق الاتحاد الروسي على معظم الأفكار الواردة في مشروع القرار المذكور. ولكن في الوقت نفسه، نرى أنه لا يعطي صورة كاملة عن الحالة البالغة التعقيد، فيتغاضى عن بعض الجوانب الهامة من قبيل الحاجة إلى توفير ضمانات أمنية لجميع الدول في المنطقة، وعدم السماح للمتطرفين بالقيام بأعمال عسكرية استفزازية في أراضي لبنان، الأمر الذي يقوض عملية السلام ويتعارض مع الجهود الدبلوماسية المكثفة الجارية. لهذا السبب لم يتمكن الاتحاد الروسي من التصويت لصالح مشروع القرار، فامتنع عن التصويت.

ومشروع القرار الثاني أكثر توازنا. وكنا نفضل أن يصاغ بصورة أوضح وأدق. وبعض الأشياء كان بالإمكان تسميتها بأسمائها.

ومع ذلك فالنقطة الأساسية هي أنه بالفعل يعبر عن تأييد لوقف غير مشروط لإطلاق النار، وللجهود الرامية إلى إحلال السلام. وهو يؤكد من جديد وبوضوح جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن لبنان، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وتنفيذ هذا القرار لا يزال هو الشرط الأساسي للتوصل إلى تسوية حقيقية.

ويحدونا الأمل في أن يساعد اتخاذ هذا القرار في ضمان الوقف الفوري للأعمال العسكرية، والتوصل إلى تطبيع الحالة في المنطقة الإسرائيلية ـ اللبنانية. ونرى أن المهمة الرئيسية هي مواصلة الديناميات الإيجابية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبناء على ذلك، صوت الوفد الروسي تأييدا للقرار.

السيد بلملي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي ارتياح وفد بلدي أن مجلس الأمن اتخذ الآن بالإجماع قرارا واضحا وقويا ومتوازنا، قرارا نؤمن بأنه سيدعم الجهود الجاري بذلها لحسم الأزمة الحالية.

ولا تزال الحكومة البريطانية تشعر بقلق عميق إزاء الحالة، لأنها تؤثر على لبنان وإسرائيل على حد سواء. وكما أشرنا في بياننا هنا يوم ١٥ نيسان/أبريل، فإن الحكومة البريطانية أدانت هجمات الصواريخ المستمرة

والهجمات الأخرى التي يشنها حزب الله على شمال إسرائيل، والتي بدأت الأزمة الراهنة.

والحكومة البريطانية تأسف بشدة لضياع أرواح المدنيين الأبرياء في لبنان، وتأسف بصفة خاصة للمأساة المروعة التي وقعت في قاعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان صباح هذا اليوم، وأود أن أتقدم بتعازي الحكومة البريطانية إلى المصابين وإلى أسر جميع من قتلوا أثناء الأعمال الحربية الأخيرة.

والذي يتعين علينا أن نفعله الآن هو التركيز على المستقبل والقيام بكل ما هو مستطاع لمنع وقوع مآس أخرى من هذا النوع. والذي نحتاجه ـ وهذه نقطة يوضحها القرار بكل جلاء ـ هو الوقف الفوري للأعمال الحربية. وللحيلولة دون تكرار هذه الأعمال وتهيئة حالة أكثر استقرارا، يجب أن نبني على ترتيبات عام ١٩٩٣. والمملكة المتحدة تؤيد تماما الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وفرنسا في هذا الصدد. وكان رئيس وزراء بلدي قد أجرى مناقشات لهذا الغرض مع رئيس الوزراء الحريري في لندن يوم ١٧ نيسان/أبريل، وكان على اتصال بالرئيس شيراك والرئيس كلينتون ورئيس الوزراء بيريز.

والحكومة البريطانية على اقتناع بأن الحل طويل الأجل للمشكلة سيكون نتيجة الختام الناجح لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وندعو جميع الأطراف في عملية السلام أن تضاعف جهودها للتوصل إلى سلام شامل، عادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشارك الولايات المتحدة في التعبير عن مشاعر الأسى العميق والصدمة إزاء فقدان أرواح المدنيين الأبرياء في أحد مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هذا الصباح. ونحن نتوجه بتعازينا إلى حكومة لبنان وشعبها. ونعرب عن تعاطفنا لشعب فيجي الذي كان حفظة السلم من أبنائه يشاركون في بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتعرضوا لإصابات.

أثناء السنوات القليلة الماضية شهدنا لحظات من الآمال والوعود العظيمة في الشرق الأوسط. واستمعنا إلى مناشدات بليغة من أجل حقن الدماء والدموع ووضع حد للموت والبؤس والشك والخوف. وسمعنا نداءات من أجل بدء عهد جديد يُرمز إليه بغصن الزيتون، ويستند إلى قول أنور السادات بأنه:

" لا يمكن للمرء أن يقيم سعادته على حساب الغير".

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يحق لنا أن نذكّر بالبيانات المدلى بها تأييدا للسلام. ونعلم أن الشجاعة لازمة لاستعادة قوة الدفع في مسيرة السلام. ونعلم أيضا أن من يصلـّون من أجل الأمن والعدالة لن يهتدوا إليهما إلا عن طريق المصالحة والسلام.

في وقت سابق من هذا اليوم، ناشد الرئيس كلينتون جميع الأطراف أن توافق على وقف إطلاق النار فورا. وقد رحبت حكومتا إسرائيل ولبنان بالمبادرة. والقرار الذي اتخذناه توا يدعو أيضا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال الحربية. ذلك أن إنهاء القتال أمر أساسي إذا كان للجهود الدبلوماسية التي يشترك فيها وزير الخارجية كريستوفر اشتراكا كاملا، أن تمضي قدما. فالهدف من تلك الجهود لا يزال كما هو ولم تردعه أعمال الإرهاب. بل إنها أصبحت أكثر إلحاحا بعد المآسي التي وقعت اليوم. وذلك الهدف هو السلام الشامل والدائم في كل أنحاء الشرق الأوسط.

ومن دواعي الأسف أن مشروع القرار الذي عرضه لبنان وآخرون على المجلس لم يكن من الممكن أن تؤيده الولايات المتحدة.

ولا ينبغي أن يكون هناك أي شك في أن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل كانت ردا على الهجمات التي شنها حزب الله من الأراضي اللبنانية ضد المراكز المدنية في إسرائيل. ومشروع القرار الذي قدمه لبنان وغيره لم يذكر هذه الحقيقة. وكان منحازا وانتقائيا إلى أقصى حد في إشارته إلى العنف. وباستفراده إسرائيل، وإسرائيل وحدها، بالإدانة، كان من شأنه أن يحدث نكسة، لا تقدما، في المفاوضات الرامية إلى إنهاء القتال.

وقد حان الوقت لأن يقوم المجلس، بل وكل أمم العالم أجمع بتجديد النداء من أجل السلام. وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا حتى نضمن أن يُنظر، في سياق التاريخ، إلى حادث كالذي وقع اليوم، لا على أنه إشارة البدء لجولة جديدة من أعمال القتل، بل على أنه آخر انفجار للأحزان قبل بداية عهد جديد من الوفاق والأمل.

وتتطلب تلك العملية من الأطراف أن تتحلى بضبط النفس وأن تكون على استعداد لأن تواجه مصادر العنف مباشرة. وتتطلب من هذا المجلس أن يكون لديه إحساس بالانصاف والتوازن، وهو أمر متوفر في القرار الذي اتخذناه منذ قليل، ولكنه لم يكن موجودا في مشروع القرار الذي طرحه لبنان وآخرون اليوم.

واسمحوا لي أن أضيف أن موقفنا من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) لم يتغير؛ وأنه لا يمكن الوفاء بأي مبدأ من المبادئ الواردة في القرار الذي اتخذناه خارج سياق عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل شيلي.

بموجب القرار الذي اتخذناه، نوجه، بالإجماع، نداء عاجلا من أجل الوقف الفوري للأعمال الحربية التي تؤثر بصورة مأساوية على لبنان، ومن أجل تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

ولا بد من فرض الهدوء على المأساة. فالأمر هنا يتعلق بأرواح بشر معظمهم من المدنيين الذين هم في نهاية الأمر الضحايا الأبرياء لهذه القصة المحزنة والمؤسفة. والأحداث التي وقعت اليوم في معسكر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بلغت من البشاعة حدا يعجز الكلمات عن إدانتها. ونحن نحث إسرائيل أن توقف فورا هجماتها في لبنان.

لقد كان مصدر قلق شيلي الأساسي في هذه المناقشة هو الضحايا الأبرياء في لبنان والأزمة الإنسانية التي يمر بها بلد صديق لشيلي. قلوبنا الآن مع ذلك الشعب المعاني، في لحظة مفجعة أخرى من تاريخه.

في هذا الصباح، قلت بصفتي رئيس مجلس الأمن، أنه لا يمكننا أن نترك اليوم يمر دون توجيه نداء من أجل وقف الأعمال الحربية، وهو ما فعلنا هذا المساء. ومع ذلك، لم نقل كل ما كان يمكن قوله في هذه الظروف. فحالات الموت التي وقعت في الأيام والأشهر الأخيرة في الشرق الأوسط فاقت كل حد، شأنها شأن العقاب الجماعي في لبنان والقنابل في إسرائيل وإحساس كل فرد بانعدام الأمن.

إن شيلي ترفض استخدام القوة كوسيلة للحل السياسي - قوة الإرهاب المجهولة، والقوة العسكرية العلنية، علاوة على التهديد المستمر باستخدام القوة.

والتحدي الذي يواجهنا جميعا هو أن نجعل الأمم المتحدة مكانا يمكن أن تضع فيه شعوب العالم ثقتها، ويدافع فيه عن حقوق الشعوب على قدم المساواة بغض النظر عن قوتها أو قوة حلفائها. ويحدوني الأمل في أن يأتي اليوم الذي يجعل فيه مجلس الأمن أولى أولوياته، أمن الناس، أمن الأفراد، وأن يكون بحق مجلسا لأمن الجنس البشري. وليس هذا هو الحال في الوقت الراهن، ولا يزال أمامنا الكثير مما يتعين القيام به.

وعلى كل، فإن شيلي تأمل في أن يعين القرار الذي اتخذناه على النهوض بوضع حد للعنف، وأن ينزل السكينة على أرواح أناس كثيرين في المنطقة، وأن يساعد في العملية السياسية المؤدية إلى السلام.

وإننا نتوجه بالشكر إلى كل من يحاول تحقيق السلام.

والآن استأنف مهمتي كرئيس للمجلس.

وبذلك يكون المجلس قد اختتم إجراء التصويت. وأعطي الكلمة الآن للمتكلمين المدعوين إلى الكلام بمقتضى المادة ٣٧.

أعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يعرب عن حزنه وتعاطفه مع قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لما لحق بأفراد كتيبة فيجي من إصابات من جراء قصف الجيش

الإسرائيلي لمقرهم بشكل متعمد وعن سابق إصرار واضح.

إننا نشعر بعميق الأسف لأن المجلس لم يجتمع فورا يوم الأحد، ١٤ نيسان/أبريل بناء على طلبنا لإنهاء العدوان الإسرائيلي ضد لبنان. ونعرب عن استيائنا أيضا لعدم اتخاذ المجلس تدابير على وجه السرعة لإنهاء العدوان الإسرائيلي ولأنه استغرق عدة أيام للبت بمشروع القرار العربي. ونشجب كون مشروع القرار العربي لم يعتمد. ذلك أن مشروع القرار المذكور يمثل الموقف الثابت والراسخ للبنان والعالم العربي، وبخاصة مطالبته إسرائيل أن توقف فورا أعمالها العسكرية ضد سلامة لبنان الإقليمية وأن تسحب فورا قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، وأن تنفذ تنفيذا تاما جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويدين مشروع القرار بقوة أيضا العدوان الإسرائيلي ضد لبنان، الذي أحدث خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، وأدى إلى تشريد مئات الآلاف من المدنيين وكذلك إلى إحداث تدمير هائل بالهياكل الأساسية للبنان. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يضع خطة عمل كبيرة لمساعدة حكومة لبنان في التغلب على الصعوبات المترتبة على العدوان الإسرائيلي، وذلك من أجل تمكين الحكومة اللبنانية من الاستمرار في جهودها التعميرية؛ ويرى أن للبنان الحق في أن يحصل على انتصاف ملائم إزاء الدمار الذي لحق به، ويعتبر إسرائيل مسؤولة عن سداد تعويضات مناسبة عن هذا الدمار.

ونود هنا أن ندين المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل عن سابق إصرار ضد المدنيين النازحين الذين التجأوا إلى مقر الكتيبة الفيجية، فأسفرت عن مذبحة متعمدة لـ ١٥٠ من المدنيين وجرح ١٥٠ آخرين. ولقد شاهدنا جميعا الوحشية الإسرائيلية المرتكبة ضد رجال ونساء وأطفال بلدي. وهذا يبلغ مستوى البربرية؛ وهو يتماشى مع ما اتسم به دوما منطق إسرائيل المشوه. ولقد عرفنا أن الحملة الانتخابية للحكومة الإسرائيلية في لبنان ستنتهي إلى مثل هذه العملية لإراقة الدماء.

ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا لوفود إندونيسيا وغينيا - بيساو والصين، التي أيدت مشروع القرار العربي الذي قدمه وفد مصر. مشروع القرار هذا يشتمل على مبدأين أساسيين تضامن العالم العربي مع لبنان وموقفه الثابت المؤيد لإيجاد حل لحلقة العنف المستوطن في بلدي، الذي يعزى خاصة إلى عدم تنفيذ إسرائيل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأنه قبل ٢٤ ساعة قام مجلس الجامعة العربية، المنعقد على مستوى وزراء الخارجية، باعتماد نفس النص بالإجماع في نهاية اجتماعه الاستثنائي، الذي عقد في القاهرة.

ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن. ونود أن نشكرك، السفير سومافيا، على الدور الودي والمسؤول الذي اضطلعت به أثناء جميع مداولات المجلس. وإن حكومة بلدي ووفدها يدركان تمام الإدراك الدور الإيجابي الذي اضطلعت به، وأود أن أشكركم خالص الشكر على عقد المجلس استجابة لشكوى لبنان.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا للوفود الصديقة التي تعاونت باستمرار معنا في محاولة إنجاح مشروع القرار العربي.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق التقدير والامتنان للمجموعة العربية، التي اضطلعت بدور بالغ الأهمية وثابت وساعد في دعم الموقف اللبناني في المجلس دعما تاما.

ونود أن نؤكد مجددا على أن السبيل الوحيد لإنهاء العنف في لبنان إنما يكون من خلال التنفيذ التام للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). والأمر متروك للمجلس كي يضطلع بمسؤولياته. هذا هو موقفنا الثابت ونعتقد أن مجلس الأمن سيتصرف طبقا لذلك بتنفيذ هذا القرار وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للبنان، الذي هو سبب العنف الجاري في لبنان اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد يعقوبي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أن هذا اليوم هو يوم صعب بالنسبة لنا جميعا.

وإننا نأسف لوفاة الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالإرهابيين المتعصبين وبتلك الأنشطة العدائية. وكما أشار الناطق باسم الأمم المتحدة، فإن المأساة التي وقعت اليوم كان سببها إطلاق حزب الله صواريخ كاتيوشا على إسرائيل من مواقع تمتد على مسافة قصيرة من مركز الأمم المتحدة، الذي لجأ إليه المواطنون والمدنيون الأبرياء.

ونحن نعلم بأن حزب الله ما فتئ يستخدم المدنيين بخبث درعا له. واليوم اعترف المكتب السياسي لحزب الله نفسه بذلك. وهم يمارسون الشيء نفسه الآن مع وحدات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وليست هذه هي المرة الأولى، وللأسف فإن هذه هي الكيفية التي وقعت بها هذه المأساة اليوم.

وإننا نتوجه بأخلص التعازي إلى أسر الضحايا، ونأمل ونتمنى شفاء سريعا للجرحى من المدنيين وجنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ومما يؤسف له، أننا لم نسمع كلمة إدانة من أعضاء مجلس الأمن الذين تكلموا الليلة أو من أولئك الذين بدأوا تلك الأعمال العدائية. لقد تم إطلاق ثلاثمائة صاروخ كاتيوشا في الأيام القليلة الماضية وكانت تستهدف المدنيين في إسرائيل؛ وجرح الكثيرون، وغادر الآلاف منازلهم ولا يزال الكثير في الملاجئ.

لقد أعلن رئيس الوزراء بيريز اليوم أننا نقبل مبادرة الرئيس كلنتون للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، على أن يبدأ تنفيذه حالما يوافق الطرف الآخر على تنفيذه أيضا. ويحدونا الأمل بأن تؤتي مهمة وزير خارجية الولايات المتحدة كريستوفر إلى المنطقة أكلها فورا، وأن يتحقق وقف لإطلاق النار دون إبطاء. وإننا نقدر أيضا الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي وفرنسا في هذا الصدد. ونأمل بأن يضع هذا حدا للحالة التي أجبرت إسرائيل على الرد واستخدام حقها في الدفاع عن النفس ضد أولئك الذين قاموا بمهاجمة المدنيين الأبرياء - من الرجال والنساء والأطفال - في العديد من القرى والبلدات المنتشرة في أنحاء شمال إسرائيل. وهذا أمر ضروري لتمهيد السبيل أمام استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونعتقد بوجود ائتلاف للسلام يمثل أغلبية الشعوب في الشرق الأوسط التي تتشاطر الرغبة في السلام. ويجب علينا أن نضم الصفوف ضد غلاة الإرهابيين المتعصبين في كل مكان، في لبنان وفي مصر. ويجب علينا أن نتغلب على هذه المصاعب العاجلة، وأن نمهد الطريق ونواصل عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل النرويج، أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيرن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد سنحت لي الفرصة في مناقشة المجلس يوم الاثنين الماضي لأعرب عن مشاعر القلق البالغ لدى حكومة النرويج إزاء الوضع الحرج والهش الذي بلغته عملية السلام في الشرق الأوسط، ولأحث الأطراف المتورطة في استخدام القوة في جنوب لبنان وشمال اسرائيل على وقف تصاعد العنف. وبأسف عميق، شاهدنا اليوم النتائج المؤسفة لعدم وجود الإرادة على ممارسة ضبط النفس.

لقد صعقت النرويج، شعبا وحكومة، لقصف قوات الدفاع الاسرائيلية اليوم موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) في بلدة قانا في جنوب لبنان، وللاجراءات الاسرائيلية الأخرى المتخذة مؤخرا، ونعرب عن أسفنا العميق إزاء الخسائر الجسيمة بالأرواح في صفوف المدنيين والمعاناة الإنسانية الهائلة التي نجمت عن هذه الاجراءات. إن هذه الاجراءات غير مقبولة على الإطلاق وهي لا تتناسب مع الهجمات التي قام بها حزب الله على أهداف في اسرائيل. إن هذا التصعيد للصراع لا يخدم إلا أهداف الذين يعارضون السلام في المنطقة.

إن النرويج حاليا أهم المساهمين بقوات في "يونيفيل". ونحن نعرب عن أسفنا الشديد للإصابات التي لحقت بالكتيبة الفيجية. ومن غير المقبول على الإطلاق تعريض موظفي الأمم المتحدة للخطر نتيجة لتدابير مثل التي شهدناها اليوم، وقبل ذلك من جراء التدابير المتخذة مؤخرا. إننا نطالب حزب الله بوقف ممارسته المعروفة جيدا وغير المبالية، ممارسة إنشاء مواقعه بالقرب من المدنيين أو منشآت الأمم المتحدة، ونطالب السلطات الإسرائيلية باتخاذ كل الخطوات

اللازمة لمنع قصف أهداف تابعة للأمم المتحدة وأهداف مدنية.

وينبغي أن تكون خطورة الحالة واضحة للجميع. إننا نحث كلا من اسرائيل وحزب الله على أن يوقفا على الفور جميع أنشطتهما العسكرية في جنوب لبنان وشمال اسرائيل وعلى التوصل الى وقف لإطلاق النار. ونحن نؤيد بقوة الجهود الدبلوماسية الجارية التي تضطلع بها الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل هذه الخلفية أود أن أرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع هذا المساء وأن أعرب عن تأييدي له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل كندا، أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): حيث أن هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي لمخاطبة المجلس خلال شهر نيسان/أبريل، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على إدارتكم لأعمال المجلس. ونحن على ثقة من أن المجلس سيتمكن، بفضل قيادتكم الماهرة، من القيام بواجباته بطريقة مثمرة وفعالة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تهانئنا لممثل بوتسوانا، السفير ليغويلا، على الطريقة التي أدار بها مداولات المجلس خلال شهر آذار/مارس.

(تكلم بالانكليزية)

تأخذ كندا الكلمة اليوم في ظل ظروف مزعجة. إننا نعرب عن أسفنا العميق للخسائر في الأرواح التي لحقت بالمدنيين في لبنان نتيجة للهجمات التي وقعت اليوم، ونعرب عن تعازينا القلبية للذين عانوا من هذه الأحداث المؤلمة.

وتضم كندا صوتها الى الدعوة الى وقف إطلاق النار فورا. إننا نعرب عن تأييدنا القوي للمبادرات الدبلوماسية الجارية في المنطقة ونأمل أن تتوصل الأطراف الى اتفاق تفاوضي في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتجاوز المعاناة الإنسانية الناجمة عن هجمات اليوم، يجب علينا أيضا أن ننظر الى حالة عملية السلام في الشرق الأوسط. فقبل بضعة أشهر، بدت الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة فأل خير على السلام والتنمية في الشرق الأوسط.

وقد شعرنا بالهلع من جراء هجمات القنابل التي وقعت في اسرائيل. إن مهمة البلدان التي كرست نفسها للسلام، ومنها كندا، تزداد صعوبة بسبب تصعيد الأعمال العدائية في جنوب لبنان وشمال اسرائيل. وتعتقد كندا اعتقادا راسخا بأن عملية السلام هي أفضل طريقة لحسم الصراع الذي يستحوذ على منطقة الشرق الأوسط. إننا ندعو جميع الأطراف الى استئناف المفاوضات صوب تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة.

وإن كندا، في دعمها لعملية السلام، ما برحت ترى الحاجة الى احترام بعض المبادئ الأساسية. وأحد هذه المبادئ حاجة اسرائيل الى الأمن والرفاهية. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن سيادة لبنان وسلامته الإقليمية جزء جوهري في عملية السلام، ونحن ندافع باستمرار عن هذا المبدأ. إن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي يمكن تحقيقه من خلال عملية السلام، له أهمية حيوية بالمثل.

وأخيرا، إن كندا، بوصفها مساهما هاما بالقوات في بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في بقاع العالم، والتي يخاطر فيها الكنديون بأرواحهم، وبعضهم فقدوا أرواحهم، تشجب تعريض الكتيبة الفيجية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للخطر. إن سلامة حفظة السلام شرط ضروري لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤوليات حفظ السلام.

ويسرنا أن مجلس الأمن تمكن من الاتفاق على النص المعتمد هذا المساء. ومن الأهمية أن توقف الأطراف كلها الأنشطة العسكرية وأن تتوصل الى اتفاق تفاوضي لتحقيق السلام في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل أيرلندا، أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عرض ممثل إيطاليا آراء الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة الراهنة في لبنان وذلك في مناقشات المجلس التي دارت يوم الاثنين الماضي. لقد دعا الاتحاد الأوروبي مرارا جميع الأطراف إلى إبداء أقصى درجة من ضبط النفس وإلى وقف الأعمال العسكرية بهدف إنهاء حلقة العنف الحالية.

إن الحوادث المأساوية التي جرت اليوم في جنوب لبنان إنما هي إيذان بحدوث تدهور خطير في الحالة الراهنة التي لا يمكن إلا أن ينظر إليها بعميق القلق من جانب جميع المهتمين بضمان سلام دائم في لبنان وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ولقد أدانت حكومة ايرلندا في وقت سابق من هذا اليوم الهجوم على مقر الكتيبة الفيجية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهو الهجوم الذي نتج عنه وقوع عدد كبير من القتلى بين المدنيين والجرحى بين المدنيين كما نتجت عنه إصابات بين أفراد القوة. إن هذه الهجمات على مرافق الأمم المتحدة أمر غير مقبول على الإطلاق. وقد أبلغت حكومتي مواساتها للأشخاص المصابين ولأسر أولئك الذين قتلوا ولحكومة لبنان وفيجي.

وإنا لنكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الاحترام الكامل لسلامة وأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي خدمت فيها ايرلندا كأحد المساهمين الرئيسيين طوال سنوات عديدة وذلك كيما تستطيع القوة أن تنهض بولايتها بصورة فعالة. وإننا لنرحب باللغة الصريحة التي وردت بهذا المعنى في القرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع هذا المساء.

ولقد دأبت حكومتي منذ بداية الأزمة في لبنان على حث جميع الأطراف على إبداء أقصى قدر من ضبط النفس وإلى إنهاء الأعمال الحربية في أقرب فرصة. وأعربنا كذلك عن قلقنا العميق إزاء الأزمة الإنسانية المتعاظمة في لبنان والناشئة عن التطورات الأخيرة.

وإن الحوادث التي جرت اليوم تبرز بصورة واضحة أكثر من أي وقت مضى ضرورة تلبية جميع الأعضاء للنداءات الداعية إلى ضبط النفس وإلى إنهاء العنف مهما كانت الجهة التي يصدر عنها النداء، حيث أن العنف لا يساعد سوى أعداء السلام. وتشعر حكومتي بقلق شديد إزاء احتمال أن يؤدي تصاعد العنف الذي نشهده اليوم، ما لم يتم وقفه بسرعة، إلى خطر حقيقي على عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا أمر يجب ألا يحدث.

ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس هذا المساء الذي ينبغي، مضافا إليه المبادرات الدبلوماسية الجارية، أن يحقق الهدف العاجل وهو إنهاء الأزمة الحالية وتجنب وقوع إصابات إضافية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل اليابان، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعرب وفد اليابان، في بيانه السابق الذي أدلى به في الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن للنظر في الحالة في الأراضي العربية المحتلة المعقود في ١٥ نيسان/ابريل، عن قلقه الشديد إزاء التطورات الحالية في لبنان. فإن الضرر الذي يترتب على هذه التطورات لن يقتصر على مصالح الأطراف المعنية مباشرة في عملية السلام في الشرق الأوسط بل سيضر أيضا بقضية السلام التي ينشدها المجتمع الدولي ككل.

وإن حوادث العنف الأخيرة في لبنان تزيد من تفاقم الحالة في المنطقة وهي حالة متوترة فعلا؛ وإن هناك خطرا حقيقيا جدا من أن يعرض عملية السلام نفسها للخطر. ويجب علينا نحن في المجتمع الدولي أن نبذل قصارانا لمنع الحالة من الانزلاق إلى حلقة مفرغة من العنف والعنف المقابل.

وإن اليابان تشعر بجزع شديد للهجمات التي يقوم بها حزب الله في شمال إسرائيل والهجمات المضادة التي تقوم بها إسرائيل على التراب اللبناني والتي أدت إلى وقوع عدد كبير من الإصابات، وقد دعت اليابان جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى حد من ضبط النفس. ولذلك فإن من المحزن بوجه خاص أن عملية القصف التي قامت بها القوات الإسرائيلية اليوم ضد موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان قد أضافت بصورة مأساوية إلى عدد الإصابات ومنها عدد كبير من المدنيين وأفراد القوة. إن هذا تطور لا يمكن

تبريره مهما كانت الخلفية، وللحيلولة دون زيادة تدهور الحالة تحث اليابان مرة أخرى جميع الأطراف المعنية مباشرة على وقف أعمال الحرب وممارسة أقصى درجة من ضبط النفس.

وإن اليابان تؤيد تأييدا كاملا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن قبل هنيهة بوصفه تعبيرا عن الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي. ويحث وفد بلدي بقوة الأطراف المعنية على الامتثال الكامل للقرار كخطوة أولى نحو عودة الوضع إلى حالته الطبيعية.

وتجدد اليابان التزامها الراسخ بأن تواصل مشاركتها الفعالة في الجهود الدولية لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ولقد أدان مؤتمر قمة صانعي السلام في الشرق الأوسط الإرهاب إدانة لا لبس فيها. وإن اليابان، كشريكة في تلك القمة، مصممة على الانضمام إلى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ولضمان إعادة عملية السلام إلى مسارها.

وفي الوقت نفسه تعتزم اليابان مواصلة تقديم تعاونها إلى الفلسطينيين من أجل تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية التي هي ضرورية لتهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم في المنطقة.

وأخيرا أود أن أعرب عن التعازي العميقة من حكومة اليابان لأسر أولئك الذين ماتوا في ذلك الهجوم ومواساتها لجميع الذين أصيبوا في ذلك الهجوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشهد المجتمع الدولي والأمم المتحدة منذ أكثر من أسبوع انتهاكا من أفظع الانتهاكات لأبسط قواعد القانون الدولي الأساسية: وهو العدوان الجديد الذي تشنه إسرائيل على شعب لبنان. وهذا العدوان لا يوجد ما يبرره ولا يمكن تبريره. وإن كوبا، كما فعلت في هذه القاعة قبل ثلاثة أيام، تدين العدوان الإسرائيلي ضد شعب لبنان وتدعو إلى وقفه.

ونطالب بما يلي: تنفيذ إسرائيل لقرارات الجمعية العامة وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، واحترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله وحدوده المعترف بها دوليا، والتعويض عن الأضرار وإعادة جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة له تكون القدس عاصمتها. وإننا ننضم إلى النداء الموجه إلى الأمم المتحدة وإلى المجتمع الدولي بمساعدة الشعب اللبناني في جهوده التعميرية.

وإننا لنأسف إذ لم يتمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار S/1996/292، الذي قدمته مجموعة الدول العربية. وفي رأينا أن مصداقية مجلس الأمن هي في كفة الميزان هنا وقد تقوضت هذه المصداقية بالفعل بسبب إغفالاته وتجاوزاته التي لا مبرر لها وانعدام الديمقراطية لديه وعدم جدوى قراراته وتخليه عن هذه القرارات وبتعجله الطائش وبمماطلاته غير المقبولة: وبعبارة أخرى كونه يأخذ بمعيار ذي وجهين. ونحن نعلم جميعا أن مجلس الأمن غالبا ما يكون عاجزا عن العمل بسبب الفيتو. ونعتقد أيضا أن هناك نوعا من "الفيتو الصامت" يكمن في مجرد التهديد بالإدلاء بصوت سلبي.

ونجد لزاما علينا أن نقول - وهذه هي الحقيقة - إن المصدر الحقيقي لهذا الصراع الأخير هو أن الأعمال التي ترتكب ضد الدول العربية تحظى بالحصانة من العقاب تاريخيا. والأمم المتحدة، لأسباب قانونية وسياسية وأخلاقية، ملتزمة بتأييد حقوق الدول الأعضاء ضد العدوان بجميع أشكاله.

وكوبا التي ما فتئت، منذ أكثر من ٣٥ سنة، ضحية أعمال إرهابية وأعمال عدوان تسببت في إزهاق أرواح العديدين من أفراد شعبنا أدانت، ولا تزال تدين، جميع أعمال الإرهاب لكن ليس هناك أي داع من دواعي الأمن الوطني أو دواعي الدولة أو أي ذريعة مرتبطة بالسلم والأمن الدولي أو الإقليمي ولا حتى أي عمل إرهابي يمكن أن يبرر العدوان وإرهاب الدولة واحتلال الأراضي ومذابح المدنيين وانتهاك قواعد القانون الانساني الدولي أو أن يبرر اتخاذ أية تدابير من جانب واحد تقتل، في صمت، الأطفال والنساء والمسنين.

يجب الدفاع عن حق الشعب اللبناني وفي الآونة الراهنة يجري الكثير من الكلام حول صورة الأمم

المتحدة في نظر الرأي العام؛ لكن المشكلة ليست مشكلة صورة بل مشكلة أفعال، وأحداث الأيام الأخيرة قد دللت على أن المبادئ التي كانت سببا في إنشاء الأمم المتحدة لا تزال حية. وقد دللت على أن ممارسة الأمم المتحدة ينبغي أن تتغير لكي تصبح متفقة مع هذه المبادئ وتكون لخدمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي في هذه المناسبة، بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر، أن أتقدم اليكم بخالص التقدير على الجهود الدؤوبة التي اضطلعتم بها لمتابعة تطورات العدوان الاسرائيلي المتصاعد والمستمر على جمهورية لبنان الشقيقة وسيادتها وحرمة أراضيها، والذي أسفر حتى الآن عن موت ما يقرب من مائتي قتيل، إضافة الى المئات من الجرحى وتشريد ما يربو على نصف مليون لاجئ.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي هنا أن أعيد تضامن جميع الدول العربية ومساندتها لحكومة وشعب لبنان في المحنة الأليمة التي يمر بها، خاصة في ظل المجازر والمذابح البشرية المستمرة التي تمثلت صباح هذا اليوم في القصف الاسرائيلي المتعمد لمنطقة معروفة ومحددة دوليا كمقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مما أسفر عن مصرع عدد من جنود القوة بالإضافة الى العديد من النساء والشيوخ والأطفال العزل.

وفي هذا المقام، أتقدم بخالص العزاء والمؤاساة لحكومة وشعب لبنان الشقيق على مصابهم الفادح، وكذلك الى أسر وعائلات القتلى من أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وباسم المجموعة العربية أعيد التأكيد على إدانتنا للحادث ومطالبتنا بضرورة التزام اسرائيل التام والفوري بأحكام القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وإن على المجلس أن يضطلع بمسؤولياته تجاه هذه المأساة طبقا لميثاق الأمم المتحدة ودور المجلس في صيانة وحفظ السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، إن المجموعة العربية تؤكد من جديد على وقف العدوان الاسرائيلي على الأراضي اللبنانية فورا واحترام سيادة ووحدة أراضي لبنان وسلامتها الإقليمية وضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة التام والكامل الى الحدود المعترف بها دوليا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

كما أود أيضا أن أعبر عن خالص تقديرنا لكل من الدول الأعضاء في المجلس التي أيدت مشروع القرار العربي وهي جمهورية مصر العربية والصين واندونيسيا وغينيا - بيساو. ونعرب عن أسفنا الشديد لمواقف الدول الأخرى الأعضاء في المجلس التي امتنعت عن تأييد مشروع القرار، خاصة وأن مشروع قرار المجموعة العربية يشتمل على مبادئ أساسية تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص قرار المجلس ذاته رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن العناصر التي تضمنها مشروع القرار العربي تم إعدادها وتقديمها الى المجلس لاعتمادها لتكون بمثابة رسالة واضحة للوقف الفوري للعدوان الاسرائيلي على لبنان ولمطالبة اسرائيل بالانسحاب الفوري الى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وإننا نناشد المجتمع الدولي الاسراع بتقديم المساعدات الإنسانية ومساعدات الإغاثة للمساهمة في التخفيف من معاناة الشعب اللبناني الشقيق ولتوفير احتياجاته الإنسانية.

وفي ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم باسم المجموعة العربية الى مجلسكم الموقر بأن يستمر في مواصلة الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته في متابعة التطورات الخطيرة التي يشهدها لبنان الشقيق وضرورة قيام المجلس باتخاذ التدابير الضرورية واللازمة لوقف هذا العدوان والمجازر وإزالة كل الآثار المترتبة عليها طبقا لقرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نجتمع مرة أخرى اليوم في مجلس الأمن لننظر في الحالة الخطيرة للغاية في لبنان. وباكستان تستنكر وتدين بشدة الحادث المأساوي الذي وقع هذا الصباح، وأسفر عن موت مدنيين أبرياء وحفظة للسلام من فيجي.

ولقد أعربنا يوم ١٥ نيسان/أبريل عن قلقنا العميق إزاء التصعيد في الأعمال العدائية على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية، فضلا عن داخل لبنان. ونحن نجد أن استمرار هذا الصراع مدعاة للشجب والاستياء، وندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية من قبل القوات الإسرائيلية.

إن هذا التصعيد في الأعمال العدائية غير مبرر ولا يتماشى مع هدف التوصل إلى احلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. واستمرار هذه الأعمال العدائية من قبل إسرائيل يزيد التوترات في المنطقة. وهذه الأعمال العدائية المتعمدة والمخططة بعناية أسفرت عن وقوع إصابات مدنية، وتشريد آلاف المدنيين، وتدمير فادح للهياكل الأساسية اللبنانية.

وباكستان تستنكر وتدين استهداف وقتل السكان المدنيين. ولقد أكدت باكستان باستمرار أن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) لا تزال توفر إطارا تتوفر له أسباب البقاء وعادلا لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. ونعتقد أيضا اعتقادا راسخا أنه خلال الفترة الانتقالية، تبقى إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، مجبرة بالكامل على احترام وتنفيذ أحكام الاتفاقية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الأراضي العربية المحتلة. والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بصورة خاصة يدعو إلى احترام تام لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا. ويطلب هذا القرار أيضا إلى إسرائيل وقف أعمالها الحربية ضد لبنان فورا وسحب قواتها من أراضي لبنان على الفور. والمؤسف أن هذا القرار لا يبقى دون تنفيذ فحسب، بل تواصل السلطات الإسرائيلية انتهاكه على نحو صارخ.

إن باكستان حكومة وشعبا تشعر بقلق عميق إزاء هذه التطورات الحاصلة في لبنان، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته عن وضع حد فوري لهذه الأعمال العدوانية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية. ويجب على إسرائيل أن توقف أعمالها الحربية ضد لبنان فورا وتسحب قواتها من الأراضي اللبنانية. وباكستان تؤيد بالكامل وجهة النظر القائلة إن لبنان يستحق أن يعوض عليه على النحو المناسب لما إصابه من دمار على أيدي القوات الإسرائيلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): المتكلم التالي ممثل جمهورية ايران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد تخت - رافانتشي (جمهورية ايران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالاعراب عن تعازينا الصادقة للبنان شعبا وحكومة وللأسر المفجوعة بوفاة العديد من المدنيين الأبرياء في جنوب لبنان، الذين قضوا نتيجة الهجمات المتعمدة التي يشنها الجيش الصهيوني.

قبل ثلاثة أيام اجتمع مجلس الأمن لمناقشة عدوان إسرائيل على لبنان وقصفها الوحشي لأهداف مدنية في ذلك البلد. وخلال تلك الجلسة، بيَّن وفد بلدي موقفه من المسألة المعروضة على المجلس وحذر أنه إذا لم يكن مجلس الأمن قادرا على اتخاذ الخطوات اللازمة وراغبا في اتخاذها تصديا لانتهاكات النظام الصهيوني للقانون الدولي، فإن المعتدي سيتشجع على مواصلة عدوانه.

والجريمة التي ارتكبتها إسرائيل اليوم في جنوب لبنان هي للأسف نتيجة طبيعية لتراخي مجلس الأمن. ولو تجنب المجلس الكيل بمكيالين وتصدى بحزم وعزيمة للجرائم الإسرائيلية قبل أسبوع، لما تجرأ النظام الصهيوني على ارتكاب جرائم أخرى بهذا الحجم دون عقاب.

إن العمل الهمجي الذي تعرضت له اليوم قاعدة تابعة للأمم المتحدة في لبنان قد أسفر عن استشهاد ما يزيد على ١٠٠ مدني يتخذون من تلك القاعدة ملجأ لهم، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال. فإلى من يوجه اللوم؟ إلى النظام الصهيوني الذي يتعمد استهداف مراكز السكان المدنيين والمؤسسات الاقتصادية في لبنان، أو إلى أولئك الذين من خلال قبولهم بالجرائم

الصهيونية وصمتهم حيالها، وحتى أنهم يوجهون اللوم إلى الضحية بدلا من المعتدي، أعطوا إسرائيل في الواقع الضوء الأخضر لمواصلة همجيتها؟

والأبعاد الخطيرة للجرائم الإسرائيلية في لبنان كبيرة لدرجة أنها تتطلب تصدي مجلس الأمن لها بصورة عاجلة لمنع حدوث مذابح أخرى في لبنان على أيدي النظام الصهيوني. ويتوجب على مجلس الأمن أن يدين بأشد العبارات استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، وهو السبب الرئيسي لاستمرار الأزمة في ذلك البلد، مما يسفر عن ارتفاع عدد الإصابات المدنية. ويتعين على المجلس أن يتخذ أيضا تدابير فعالة للتصدي للارهاب الإسرائيلي. وأخيرا ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وأي محاولة للتغاضي عن هذا القرار أو تشويهه تؤدي إلى اضفاء الطابع الشرعي على الاحتلال، وبالتالي تلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون. بهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٣٥.